معجم المذكر والمؤنث

جمعه ورتبه
الدكتور محمد أحمد قاسم

www.ketab.ir

سرشناسه	: قاسم، محمد احمد
عنوان و نام پدیدآور	: معجم‌المذکر والمونث/ جمعه و نسق مادته محمداحمد قاسم.
مشخصات نشر	: تهران: خرسندی، ۱۳۹۰.
مشخصات ظاهری	: ۲۴۸ص.
شابک	: 978-600-114-102-7
وضعیت فهرست نویسی	: فیپا
یادداشت	: عربی.
یادداشت	: کتابنامه : ص. ۲۴۳-۲۴۵
یادداشت	: نمایه.
موضوع	: زبان عربی -- اسم جنس
موضوع	: فقه اللغه عربی
رده بندی کنگره	: ۱۳۸۹ ۶م۲ق/۲/PJ۶۱۴۲
رده بندی دیویی	: ۴۹۲/۷۵
شماره کتابشناسی ملی	: ۲۰۲۷۸۲۲

انتشارات خرسندی

نمایشگاه و فروشگاه کتب حقوقی و مجموعه قوانین با تخفیف دائمی

تهران - خیابان انقلاب - خیابان ۱۲ فروردین - بالاتر از خیابان لبافی نژاد

کوچه بهشت آیین - پلاک ۲۱ - طبقه اول شرقی

تلفن : ۵-۶۶۹۷۱۰۳۴ و ۵ - ۶۶۴۹۰۵۸۴

پست الکترونیک: Khorsandy.pub@gmail.com

سایت اینترنتی: Khorsandypub.com

معجم المذکر و المونث

تالیف : محمد احمد قاسم

چاپ اول - ۱۳۹۰

تیراژ : ۱۰۰۰ جلد

قیمت : ۵۵۰۰۰ ریال

شابک : ۹۷۸-۶۰۰-۱۱۴-۱۰۲-۷ ISBN : 978-600-114-102-7

www.ketab.ir

تقديم

شغلت قضيّة التذكير والتأنيث لغويينا القدامى والمحدثين، وكانت مسألة من مسائل النحو الرئيسة تناولتها مصنّفاتهم بكثير من العناية، وأحاطتها بدراسات مستفيضة. ثم تبيّن للغويينا ونحاتنا على السّواء أن جهودهم في هذا المجال لم تقطع دابر الخطأ، ولم تُبعِدْ جانب الخلط بين ما هو مذكّر وما هو مؤنث، فراحوا ينشئون الرسائل والكتب المتخصصة بالتذكير والتأنيث، ووقفوها على مسائلهما الشائكة والمتداخلة. نذكر منها على سبيل المثال:

ـ البُلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنث لأبي البركات ابن الأنباري[1] (ت: ٥٧٧ هـ).

ـ مختصر المذكّر والمؤنث، للمفضّل بن سلمة[2].

ـ المذكّر والمؤنث لأبي بكر ابن الأنباري[3] (ت: ٣٢٧ هـ).

ـ المذكّر والمؤنث لأبي العبّاس المبرّد[4].

---

(١) حققه د. رمضان عبد التواب وطبعته دار الكتب بالقاهرة ١٩٧٠ م.

(٢) حققه د. رمضان عبد التواب طبع بالقاهرة ١٩٧٢ م.

(٣) حققه د. طارق الجنابي وصدر في جزءين عن دار الرائد العربي بيروت ١٩٨٦.

(٤) حققه د. رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي وطبعه مركز تحقيق التراث بالقاهرة ١٩٧٠ م.

www.ketab.ir

ـ المذكّر والمؤنث لابن فارس اللغوي[1].
ـ المذكّر والمؤنث للفرّاء[2].
ـ رسالة أبي موسى الحامض في المذكّر والمؤنّث[3].
ـ المذكّر والمؤنّث لابن التستري الكاتب[4].
ـ المذكّر والمؤنّث لابن جنّي[5].
ـ التذكير والتأنيث لأبي حاتم السجستاني[6].

وبعد اطّلاع وثيد ومتأنٍّ، وتفحّص لمواد هذه المصنفات وطريقة عرضها، رأيت أنّها على كثرتها لم تنهض بالواجب، ولم تبلغ الغاية من وضعها إمّا لقلّة تداولها، وإمّا لصعوبة العودة فيها إلى لفظ بعينه لأنّ موادّها متداخلة ومبعثرة لا يجمعها جامع، ولا تخضع لمنهج موضوعي من مناهج البحث المعجمي الرصين المعروفة عند العرب. ثم إن موادّها المبعثرة هذه تبقى ناقصة غير محيطة إحاطة شاملة بمادّتي المذكر والمؤنث، ممّا يستدعي العودة الدائمة إلى المعاجم.

لهذه الأسباب بقيت فكرة تصنيف معجم أبجدي مختصّ بالمذكّر والمؤنث تراودني أعواماً طويلة، كيف لا والعصر عصر المعجمات المتخصصة؟؟.

---

(١) حققه د. رمضان عبد التواب وطبع بالقاهرة ١٩٦٩ م.
(٢) حققه د. رمضان عبد التواب وطبعته مكتبة دار التراث بالقاهرة ١٩٧٥ م.
(٣) حققها د. رمضان عبد التواب ونشرها بالقاهرة ١٩٦٧ م.
(٤) حققه أحمد عبد المجيد هريدي ونشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٨٣ م.
(٥) حققه طارق نجم عبد الله ونشرته دار البيان العربي ١٩٨٥ م. وحققه أيضاً د. طارق عبد عون الجنابي ونشره في مجلة المجمع العلمي العراقي ج ١ (م ٣٨) من ص ٢١٧ ـ ٢٤١.
(٦) نشره د. إبراهيم السامرائي في مجلة الرسالة (في العددين ٧ و٨)، كما نشرته د. ابتسام مرهون الصفّار في مجلة (البلاغ). وقد شك د. طارق عبد عون الجنابي بصحّة نسبته إلى السجستاني (راجع مجلة المجمع العلمي العراقي ج ٣ (م ٣٥) تموز ١٩٨٤ ص ١٩٢).

www.ketab.ir

ثم وَجَدَتِ الفكرة طريقها إلى التنفيذ عندما رحت أجمع مادّته من مظانّ مختلفة أهمّها: كتب التذكير والتأنيث المتخصصة التي تقدّم ذكرها، وكتب النّحو على اختلافها، والمعاجم قديمها وحديثها، حتّى تجمّعت لديّ بعد سنوات من التنقيب والبحث المتواصلين مادّة تفي بالغرض، وتحقق الغاية المرجوّة، حتى إذا ما أخذت طريقها إلى المطبعة خرجت لتسدّ فراغاً في المكتبة العربية، وليفيد منها أبناء العربية بعامة، وليتقبلها طلّابنا وتلامذتنا بخاصة قبولاً حسناً، ويولوها قدراً تستحقّه من عنايتهم واهتماماتهم، لأنّهم كانوا هاجسي الأوّل وأنا أتجشّم طريق البحث والتنقيب.

لقد أوليت هذا البحث عناية فائقة فخرّجت موادّه بدقّة متناهية، متوخّياً في كل ما أثبتّ الأمانة العلمية، والتجرّد الموضوعي، محاولاً الإحاطة بكل ما هو مفيد، متجنّباً أحياناً الخوض في مسائل هامشيّة لا تغني البحث، ولا تفيد القارىء.

أمّا الترتيب الأبجدي فلقد اعتمدته بعد تردد لأنّه كان بودّي اعتماد الجذر إلى أن ثبت لي في النهاية أنّ الترتيب الأبجدي يتّفق مع ذاك في الغاية، وإن اختلفا في الوسيلة، فوسيلته أسهل على المبتدىء ولا ينفر منها الرّيض والحاذق.

وكان اهتمامي بالشواهد كبيراً لأنّها الأساس في كل عمل معجمي. لذلك رحت أبحث عنها في القرآن الكريم أوّلاً، ثم في الحديث النبوي وشعر العرب الذي يحتجّ به. وربّما تجاوزت عصور الاحتجاج؛ لكنني لم أسمح لنفسي باعتماد «العامية» والدّخيل «المحدث». أمّا الدخيل القديم الذي هضمته لغتنا وتمثّلته فلقد صار جزءاً من كيانها فما وجدت أي حرج في اعتماده شاهداً. ولقد بذلت الجهد لتأتي الشواهد واضحة موجزة غير مخلّة بالمعنى. وتجنّبت الإطالة والإسهاب قدر المستطاع. وقد لا تكون مادة هذا المعجم محيطة إحاطة شاملة بمادة التذكير والتأنيث، ولكن لا بُدَّ

www.ketab.ir

من القول، بكل تواضع، إنّها أشمل بكثير من مواد المصنفات السابقة الذكر، وأنّ الجهد كان مصروفاً فيها إلى المذكّر المجازي والمؤنث المجازي لأن الخطأ إنّما يقع فيهما. أمّا المذكّر الحقيقي والمؤنث الحقيقي فمعرفتهما سهلة ومتيسّرة للسواد الأعظم من الناطقين بلغتنا، لذلك اهتممت بما استعصت معرفته منهما لقلّة تداوله.

وقد ذيّلْتُ هذا المعجم بفهارس علمية تتناول موادّه والآيات القرآنية، وشواهده الشعرية، والقبائل، والمصادر، والمراجع، ليأتي العمل شاملاً والفائدة كاملة.

ولا بُدَّ في النهاية من توجيه كلمة شكر وتقدير للصديق الكبير الدكتور ياسين الأيوبي الذي وضع بين يديّ كلَّ ما في مكتبته العامرة من مصادر ومراجع نفيسة يرجع إليها الفضل في إغناء البحث وتعميقه.

وبدهي القول إن العمل لم يبلغ الكمال؛ فالكمال لله وحده عزّ وعلا، ولكنّه محاولة جادّة لخدمة العربية وأبنائها. والله من وراء القصد إنّه نعم المولى ونعم النصير.

طرابلس في ١٩٨٨/٣/٢٦
د. محمد أحمد قاسم
«مكتب التدقيق اللغوي»
طرابلس ـ لبنان

www.ketab.ir

تمهيد

مسألة التذكير والتأنيث وضوابط الأصوليين فيها

قبل عرض مادّة هذا المعجم لا بُدَّ من كلمة نعرض فيها لجهود الأصوليين في مسألة التذكير والتأنيث، والضوابط التي توصلوا إليها. وإنّي لأعترف بفخر واعتزاز أنّ بعض ضوابطهم تشكّل جزءاً لا يتجزأ من هذا المعجم، وقد جمعتها من مظانها المختلفة وأثبتّها في نهاية هذا التمهيد.

فلا بُدَّ عزيزي القارىء من وقفة متأنّية أمام هذا التمهيد تنعم فيها النّظر بهذه الضوابط التي تساعدك على التخلّص من أخطائك، وتنتشلك من موقف التردّد والحذر، وتنقلك إلى موقف الواثق بما يقول، المتأكد ممّا يذهب إليه من أحكام، متسلّحاً برأي الأصوليين القاطع والحاسم وإن لم يكن مقنعاً في كل حين.

ذهب المستشرق برجشتراسر إلى أنّ: «التأنيث والتذكير من أغمض أبواب النحو، ومسائلهما عديدة مشكلة، لم يوفّق المستشرقون إلى حلّها حلاً جازماً، مع صرف الجهد الشديد في ذلك»[1].

وما يجب تقديمه جهود العرب في هذه المسألة، وما توصّلتْ إليه

---

(١) التطوّر النحوي للمستشرق برجشتراسر. القاهرة ١٩٢٩ م ص ٧٣.

www.ketab.ir

عبقرية النّحاة من ضوابط، وما قعّدوه من قواعد.

انطلق النّحاة من مسلّمة أولى تقول: التذكير أصلٌ، والتأنيث فرع. هذه المسلّمة أكّدها سيبويه في «كتابه» الذي عَدّه النحاة «قرآن النحو»[1]، فتابعه مَنْ بعده من النحاة[2]، واستنتجوا من هذه المسلّمة الأولى قاعدة أولى تقول: «كُلُّ ما لا يعرف أمذكّرٌ هو أم مؤنّث، فحقّه أن يكون مذكّراً»[3].

أمّا القاعدة الثانية فيلخّصها أبو بكر الأنباري بقوله: «اعلم أن المذكّر والمؤنث، إذا اجتمعا، غُلِّبَ المذكّر على المؤنث. تقول من ذلك: الرّجل والمرأة قاما وقعدا وجلسا، ولا يجوز قامتا وقعدتا وجلستا لأنّ المذكّر يغلب المؤنّث لأنّه هو الأصل والمؤنّث مزيد عليه»[4] وذهب ابن فارس إلى موقف مشابه عندما قال: «إذا جاء الخطاب بلفظ مذكّر ولم يُنَصَّ فيه على ذكر الرِّجال، فإنّ ذلك الخطاب شامل للذُّكران والإناث» كقوله جلّ ثناؤه: ﴿يا أيّها الذين آمنوا اتّقوا الله. . .﴾[5] و﴿وأقيموا الصّلاة وآتوا الزّكاة واركعوا مع الراكعين﴾[6].

في حياة الإنسان مذكّر ومؤنّث، ومن الواجب أن تميّز اللغة بينهما وأن تضع أصولاً لهذا التمييز[7]. لهذا ذهب النّحاة إلى وضع تعريفات واضحة

---

(١) «الكتاب» سيبويه تحقيق عبد السلام هارون ٣/٢٤١.

(٢) راجع: شرح المفصل، لابن يعيش ٥/٨٨، والواضح في علم العربية، للزبيدي ص ٢٤١ وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات ص ٢٥٣، والأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي ٢/١٤٨، وشرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري ٢/٢٨٥ وغيرها كثير. . .

(٣) المذكّر والمؤنث للمبرّد. تحقيق رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي ص ١٠٨.

(٤) المذكّر والمؤنّث لأبي بكر الأنباري ٢/٢٩٧.

(٥) سورة البقرة، من الآية ٢٧٨.

(٦) سورة البقرة، الآية ٤٣. راجع الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ص ١٨٨.

(٧) أوجدت العربية ضمائر للمؤنث وأخرى للمذكّر وفرّقت بينهما في أسماء الموصول وأسماء الإشارة والأعداد وفي الأفعال والصفات والحركات. . .

www.ketab.ir

لكلّ من المذكّر والمؤنث. فالمذكّر: «أصلٌ للمؤنّث، وهو ما خلا من علامة التأنيث لفظاً وتقديراً وهو على ضربين:

(أ) حقيقي: وهو ما كان له فرج الذّكر: الرَّجُل، الجمل...

(ب) غير حقيقي (مجازي): وهو ما لم يكن له ذلك: الجِدارُ، العَمَلُ»...[1].

أمّا المؤنّث: «فما كانت فيه علامة التأنيث، لفظاً وتقديراً. وهو على ضربين:

(أ) حقيقي: وهو ما كان له فرج الأنثى: المرأة، الناقة...

(ب) غير حقيقي (مجازي): وهو ما لم يكن له ذلك: القِدْر، النّار...

ثم قسم المؤنث غير الحقيقي قسمين هما:

(أ) مقيس: وفيه علامة التأنيث لفظاً (الألف مقصورة وممدودة والتّاء).

(ب) غير مقيس: وهو ما لم يكن فيه علامة التأنيث لفظاً، وإن كانت فيه تقديراً كقوله تعالى: ﴿والسَّماءِ وما بناها﴾[2].

هذا التقسيم أوقع النّحاة في تجاذب وتناقض لأنّ المذكّر غير الحقيقي (المجازي)، والمؤنث غير الحقيقي (المجازي) لا ضابط لهما، ولأنّ العلامات التي وضعها للمؤنث غير ضابطة أيضاً. لقد روي التذكير في المؤنثات السّماعية، وشارك المذكّر المؤنّث في أكثر علاماته إن لم يكن فيها جميعاً. وهذا عالم من علماء العربية في القرن الرابع الهجري هو سعيد بن إبراهيم التستّري ينقض نظرية الأنباري ويهدم ما توصّل إليه النحاة من ضوابط بقوله: «ليس يجري أمر المذكّر والمؤنّث على قياسٍ مطّرد، ولا

(١) البُلْغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث، الأنباري ص٦٣.

(٢) سورة الشمس، الآية: ٥ والمصدر السابق الصفحة نفسها.

www.ketab.ir

لهما باب يحصرهما، كما يدّعي بعض الناس؛ لأنّهم قالوا: إن علامات المؤنث ثلاث:

١ ـ الهاء في مثل قائمة...
٢ ـ الألف الممدودة في مثل حمراء...
٣ ـ الألف المقصورة في مثل حُبْلى.

وهذه العلامات بعينها موجودة في المذكّر:

١ ـ أما الهاء ففي مثل رجل نسّابة وراوية... ومثلهما كثير...»[1].

٢ ـ أمّا الألف الممدودة فمثل: رجل عياياء، ورجل ذو بزلاء إذا كان جيّد الرأي...

٣ ـ أما الألف المقصورة ففي مثل رجل زِبَعْرى للسيّء الخلق وجمل قَبَعْثَرى إذا كان ضخماً شديداً ومثله كثير...

ووصفوا المذكّر بأنّه هو الذي ليس فيه شيء من هذه العلامات مثل زَيْد وسَعْد، وقد يوجد على هذه الصورة كثير من المؤنّث مثل: هِنْد ودَعْد...»[2] وبعد هذه الأدلّة المقنعة خلص التّستّري إلى القول: «فلهذه العلّة قلنا إنّه ليس يجب الاشتغال بطلب علامة تميّز المؤنث من المذكّر إذ كانا غير منقاسين، وإنّما يعمل فيهما على الرواية، ويرجع في ما يجريان عليه إلى الحكاية»[3].

ورأي التستري هذا حمل د. محمد ضاري حمّادي على القول: «إن العلامة شكلية في كثير من ألفاظ العربية، فلا يكون غيابها دليلاً على

---

(١) راجع البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنث ص ٥٠. والنحاة تحدّثوا عن مؤنّث لفظي في مثل (طلحة ـ معاوية ـ عنترة...).
(٢) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث للأنباري ص ٥٠.
(٣) المصدر السابق والصفحة نفسها.

www.ketab.ir

التذكير، ولا يكون وجودها دليلاً على التأنيث. فالمؤنثات الحقيقية مثلاً لا تحتاج إلى العلامة كي تعرف وتميّز»[1].

ولاحظ د. حمّادي بحق أن الحاجة إلى العلامة «إنما تقوم حين إرادة صنع المؤنث من اللفظ المذكّر نفسه، صفة كان نحو طويلة من طويل، أو اسماً نحو إنسانة من إنسان. فاللجوء إلى العلامة هنا أمر لازم»[2].

واللجوء إلى العلامة التي لم تكن حلاً فاصلاً سببه، على ما يبدو، الاختصار في اللغة. فالسيوطي يقول نقلاً عن الشيخ بهاء الدين بن النّحاس في التعليقة على المقرّب: «كان الأصلُ أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكّر، كما قالوا: عير وأتان وجدي وعَناق وحمل ورَخِل وحصانٌ وحِجْر، إلى غير ذلك، لكنّهم خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ، ويطول عليهم الأمر فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة، فرّقوا بها بين المذكّر والمؤنّث»[3].

وممّا ساعد في تفاقم المسألة أن النحاة جعلوا التذكير والتأنيث للفظ الواحد، وسبب ذلك في نظر الباحثين عائد إلى اختلاف اللهجات العربية[4]. ثم إن الواقع اللغوي كشف عن أنّ الفصحاء أحلّوا المذكّر أحياناً محلّ المؤنث، ومنحوه أحكامه لأنّهم راعوا مضمون اللفظ لا ظاهره وحملوه على المعنى حتى سمعنا ابن مالك يقول: «وقد يذكّر المؤنّث، ويؤنّث المذكّر حملاً على المعنى»[5]. هذا الواقع اللغوي دفع المحدثين إلى الحديث عن مؤنّث تأويلي يؤول بالمذكّر. وكثرت التأويلات في اللفظ

(١) مجلة المجمع العلمي العراقي ج٢ و٣ من المجلد الثالث والثلاثين نيسان ١٩٨٢ ص ٣٠٩ ـ ٣١٠.

(٢) المرجع السابق والصفحة نفسها.

(٣) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي حيدر آباد ١٣٦١ هـ ١/٣١.

(٤) اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الجندي الدار العربية للكتاب ٢/٦٢٥ وما بعدها. والمذكر والمؤنث للفرّاء ص ١٠١ وما بعدها.

(٥) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. ابن مالك ص ٢٥٤.

www.ketab.ir

الواحد ممّا عقّد الأمور، وأثار فوضى في التأويل حتّى بلغ أحياناً مرتبة التّعسف[1]. ولمّا لاحظ ابن جنّي كثرة تذكير المؤنث قال: «إنّ تذكير المؤنّث، عامّة، واسع في كلام العرب لأنّه ردُّ فرع إلى أصل»[2].

ولعلّ موقف الأقدمين هذا هو الذي جرّأ أحد المحدثين على القول: «ونستطيع بناء على كثير من شواهد القرآن الكريم، والشعر، وعلى آراء بعض النّحاة الأقدمين، أن نصوغ قاعدة على النحو التالي: كل ما كان مجازيّ التأنيث بدون علامة يجوز تذكيره، وعلى هذا ينصح كل من يقابله لفظ بدون علامة تأنيث وليس لمؤنث حقيقي أن يعامله معاملة المذكّر»[3].

هذه بعض جهود النّحاة، وبعض اجتهاداتهم في مسألة التذكير والتأنيث اخترناها دليلاً وعيّنة عملاً بالقول المأثور «خير الكلام ما كان قليله يغني عن كثيره».

وفي ما يأتي أهم الضوابط التي توصّلوا إليها، وأجمعوا على اتّباعها ففيها ما يُنسي المماحكات التي بلغت أحياناً مرتبة التّرف الفكري.

١ ـ كل ما كان على «فاعِل» من صفة المؤنّث ممّا لم يكن للمذكّر فإنّه لا يدخل فيه الهاء (امرأة عاقر، وحائض، وطاهر من الحيض لا من العيوب، وقاعد من الحَبل...)[4].

٢ ـ كُلُّ ما تأنيثه ليس بحقيقي فتأنيثه وتذكيره جائز، تقدّم الفعل أو تأخّر...

---

(١) راجع النحو الوافي، عبّاس حسن ٤/٥٤٥ وما بعدها، واللهجات العربية في التراث د. أحمد الجندي ٢/٦٤٠.

(٢) الخصائص ابن جنّي ٢/٤١٥.

(٣) مجلة «فصول» القاهرية العدد ٣ عام ١٩٨٤ ص١٥٢. أحمد مختار عمر.

(٤) جمع أبو البقاء الكفوي في معجم «الكليات» القسم الرابع ص٢٠٨ وما بعدها أكثر هذه الضوابط، وقد أخذناها منه فكل ما لم يشر إليه في الحاشية فهو منه، وما سواه يشار إلى مظانّه في الحاشية.

www.ketab.ir

٣ ـ قال الفرّاء: للمؤنّث خمس عشرة علامة:

(أ) ثمانٍ في الأسماء هي: الهاء، الألف الممدودة، والمقصورة، وتاء الجمع في الهندات، والكسرة في أنتِ، والنون في (أنتنّ)، والتاء في (أخت)، والياء في (هذي).

(ب) أربع في الأفعال هي: التاء الساكنة في (قامَتْ)، والياء في (تفعلين)، والكسرة في (قمتِ)، والنون في (فَعَلْنَ).

(جـ) ثلاث في الأدوات هي: التاء في (ربّة، وثُمّة، ولات)، والتاء في (هيهات)، والهاء والألف في قولك (إنّها هند).

٤ ـ كل أسماء الأجناس يجوز فيها التذكير حملاً على الجنس، والتأنيث حملاً على الجماعة كقوله تعالى: ﴿... أعجازُ نَخْلٍ خاوِيَةٍ﴾[1] و﴿... كأنّهم أعجازُ نخلٍ منقعر﴾[2].

٥ ـ كل اسم جمع لآدمي فإنه يذكر ويؤنث كـ(القوم) في قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ به قَوْمُكَ...﴾[3] و﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ المرسلِينَ﴾[4] ومثله الرهط...

وأسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين فالتأنيث لها لازم، وإذا صغّرتها دخلتها التاء فقلت أُبَيْلة وغُنَيْمَة...

٦ ـ كل شيء ليس فيه روح إن شئت فذكّر، وإن شئت فأنّث.

٧ ـ كل جمعٍ مؤنثٌ إلّا ما صَحَّ بالواو والنون في من يعلم. جاء الرجال والنساء، وجاءت الرّجال والنساء.

---

(١) سورة الحاقة، من الآية ٧.
(٢) سورة القمر، من الآية ٢٠.
(٣) سورة الأنعام، من الآية ٦٦.
(٤) سورة الشعراء، الآية ١٠٥.

www.ketab.ir

٨ ـ أسماء الجموع مؤنثة نحو الإبل، الغنم، الخيل، الوحش، العرب... وكذا كل ما بينه وبين واحده تاء أو ياء النسبة كتمر، ونخل، ورمّان، وروم، وبخت...

٩ ـ كل عضو زوج من أعضاء الإنسان، فهو مؤنّث إلاّ: الخدّ والجنب والحاجب والصّدغ واللحي والفكّ والمِرْفَق والزّند والكوع، والكرسوع.

١٠ ـ كل عضو فرد من أعضاء الإنسان فهو مذكّر إلاّ الكبد والكرش والطّحال لأنّ كل عضو في الإنسان أوّل اسمه كاف فهو مؤنّث.

١١ ـ حروف المعجم كلها مؤنثة. تقول: هذه ألف قائمة وجيم قاعدة. وقد يجوز تذكيرها في الشعر.

١٢ ـ الشّهور كلّها مذكّرة إلاّ جُمَادَيْها.

١٣ ـ أسماء الحشر كلّها مؤنثة، وتأنيثها تأنيث تهويل ومبالغة.

١٤ ـ الظروف كلها مذكّرة إلاّ (قُدّام ووراء) فإنّهما شاذان.

١٥ ـ الأسنان كلّها مؤنثة إلاّ الأضراس والأنياب.

١٦ ـ تذكير المؤنّث أسهل من تأنيث المذكّر لأنّ التذكير أصل والتأنيث فرع، فتذكير المؤنّث على تأويله بمذكّر.

١٧ ـ ما كان من أسماء البلدان في آخرها ألف ونون مثل خراسان... فهي ذكران، فإذا رأيتها في شعر مؤنثة فإنّما يذهبون إلى البلدة[1].

١٨ ـ ما كان من النعوت على (فَعْلان) فأنثاه (فَعْلَى)، هذا هو الأكثر نحو غَضبان: غضبى، عَجْلان: عَجْلى، سَكران: سَكْرَى، ملآن: ملأى...[2].

---

(١) المذكّر والمؤنث للفرّاء ص ١٠٥.

(٢) إصلاح المنطق ابن السكيت ص ٣٥٨.

www.ketab.ir

١٩ ـ ما كان على (فُعْلان) أتى مؤنّثه بالهاء خُمصان: خُمصانة، عُرْيان: عريانة...[1].

٢٠ ـ الأصابع كلّها إناث إلاّ الإبهام فإنّ العرب على تأنيثها إلاّ بني سعد أو بعضهم فإنّهم يقولون: هذا إبهام والتأنيث أجود[2].

٢١ ـ صَحَّ التذكير والتأنيث في الأوزان الخمسة الآتية:

(أ) فَعول بمعنى فاعل نحو: رجل صبور وامرأة صبور ورجل كفور وامرأة كفور...

(ب) فعيل بمعنى مفعول نحو: رجل جريح وامرأة جريح فإن كان فعيل بمعنى فاعل لحقته التاء نحو: رحيمة وظريفة.

(ج) مِفْعَال نحو: ميخار ومعطاء ومئناث ومذكار وشذ ميقانة بمعنى سريعة التصديق.

(د) مِفْعيل نحو: معطير. رجل معطير وامرأة معطير وشذّ امرأة مسكينة وسمع مسكين على القياس.

(هـ) مِفْعَل نحو: مِغْشَم ومِذْعَس و...

(١) المصدر السابق الصفحة نفسها.
(٢) المذكّر والمؤنث للفرّاء ص ٧٨.

www.ketab.ir